تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية **يوليو 2023**

النفط يصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 12 أسبوعاً، مخترقاً حاجز 80 دولار أمريكي للبرميل في ظل شح الإمدادات...

وصلت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ الأسبوع الأخير من أبريل 2023 بعد أن شهدت مكاسب مستمرة منذ نهاية يونيو 2023. وجاءت المكاسب في البداية على خلفية تقلص الإمدادات حيث دخلت التخفيضات الطوعية الإضافية للسعودية حيز التنفيذ إلى جانب خفض حصص الانتاج التي أعلنتها روسيا والجزائر. وجاء المزيد من الدعم نتيجة للتفاؤل على صعيد الطلب بعد أن جاءت قراءة معدل التضخم في الولايات المتحدة أضعف من المتوقع وإلى حد ما، نتيجة تدابير التحفيز الاقتصادي التي أعلنت عنها الصين. إلا أن تباطؤ الاقتصاد الصيني، في ظل استمرار انخفاض الصادرات والواردات بالإضافة إلى ارتفاع المخزونات قد أثر على الأسعار جزئياً مما أدى إلى تقليص المكاسب الإجمالية.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام

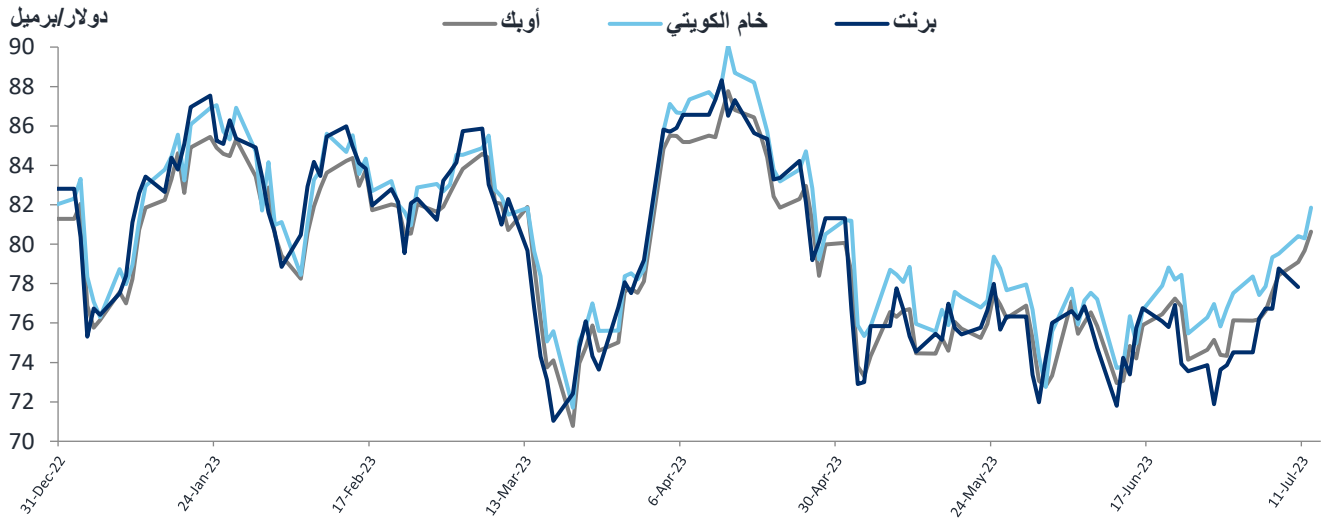

المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وانخفض مؤشر تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة للشهر الثاني عشر على التوالي وبلغ 3.0 في المائة خلال يونيو 2023 مما يدعم توقعات نمو الطلب على النفط خلال النصف الثاني من العام. كما أثر تراجع معدلات التضخم على الدولار الأمريكي الذي وصل إلى أدنى مستوياته المسجلة في 15 شهراً مقابل سلة من العملات، مما ساهم في تعزيز أسعار النفط، حيث أدى ضعف الدولار إلى جعل سعر النفط أرخص للمستوردين. *وفي ظل تراجع الضغوط التضخمية، يشعر مراقبو النفط بالتفاؤل تجاه خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام الحالي أو رفعها مرة واحدة مقابل التوقعات السابقة برفعها مرتين. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال الاتجاه السائد في أوروبا يشير إلى مواصلة البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة.*

كما انعكس هذا أيضاً على أحدث استطلاعات النشاط التجاري والتي كشفت عن تسجيل تباطؤ خلال شهر يونيو 2023 في أوروبا والصين. إذ أظهرت تقارير مؤشر مديري المشتريات الصادرة عن الوكالة العالمية ستاندرد أند بورز تراجع نشاط الصناعات التحويلية في منطقة اليورو بوتيرة أسرع من المتوقع على خلفية مواصلة البنك المركزي الأوروبي تشديد السياسات النقدية إلى جانب التراجع الحاد الذي شهدته أنشطة الأعمال في المملكة المتحدة. أما في آسيا، كانت الصين هي النقطة المضيئة، إذ سجلت نمواً هامشياً بينما تراجع أداء النشاط التجاري في اليابان وكوريا الجنوبية.

وعلى صعيد العرض، أعلنت السعودية عن عزمها تمديد التخفيضات الإضافية البالغة مليون برميل يومياً حتى أغسطس 2023 بهدف تحقيق الاستقرار والوصول إلى توازن سوق النفط. كما انضمت روسيا بإعلانها عن خفض إضافي لإنتاجها بمقدار 0.5 مليون برميل يومياً، بينما أعلنت الجزائر عن تخفيضات بمقدار 20 ألف برميل يومياً. وبذلك يرتفع إجمالي التخفيضات التي تعهدت بها الأوبك وحلفائها إلى 5.2 مليون برميل يومياً. *من جهة أخرى، توقعت وكالة معلومات الطاقة الأمريكية وصول إنتاج الولايات المتحدة هذا العام إلى مستويات قياسية على الرغم من أن عدد منصات النفط في الولايات المتحدة ما يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. وكشف أحدث تقرير أسبوعي صادر عن شركة بيكر هيوز عن وصول عدد منصات الحفر النفطي في الولايات المتحدة إلى 540 منصة بعد انخفاضها بنحو 5 منصات خلال الأسبوع المنتهي في 7 يوليو 2023.*

أما على صعيد الإنتاج، ارتفع إنتاج الأوبك من النفط في يونيو 2023 للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر، وإن كان بشكل هامشي. إذ بلغ متوسط إنتاج الأوبك 28.2 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات الأوبك الثانوية، مسجلاً زيادة قدرها 91 ألف برميل يومياً عن الشهر السابق. وتعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع الإنتاج بصفة رئيسية في إيران والعراق، وهو الأمر الذي قابله انخفاض الإنتاج الخاص بكلا من أنجولا وليبيا. *وظل إنتاج السعودية ثابتاً عند مستوى 10 مليون برميل يومياً. كما استقر إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة عند مستوى 12.3 مليون برميل يومياً بعد انخفاضه بمقدار 100 ألف برميل يومياً عن الأسبوع السابق.*

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

بعد تراجع أسعار النفط الشهر الماضي إلى أدنى مستوياتها المسجلة في عدة أشهر وتسجيلها لأكبر انخفاض شهري هذا العام في مايو 2023، عادت أسعار عقود النفط الآجلة للارتفاع مجدداً وسجلت مكاسب ثابتة منذ الأسبوع الأخير من يونيو 2023 مخترقة حاجز 80 دولار أمريكي للبرميل في 12 يوليو2023، وصولاً إلى 80.11 دولار أمريكي للبرميل. وارتفعت الأسعار بما يقرب من نسبة 11.2 في المائة منذ الأسبوع الأخير من يونيو 2023 مما أدى إلى تسجيل أسعار النفط لأول مكاسب شهرية لهذا العام. إلا انه من حيث الأداء على أساس ربع سنوي، انخفضت الأسعار للربع الرابع على التوالي بنسبة 6.11 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2023. ويعزى الارتفاع الأخير الذي شهدته الأسعار بصفة رئيسية إلى التوقعات التي تشير إلى تزايد الطلب على خلفية تباطؤ معدلات التضخم في الولايات المتحدة وكذلك تقليص حصص إنتاج النفط التي أعلنتها السعودية وروسيا بصفة رئيسية. وعلى الرغم من ذلك، أدت عدد من العوامل مثل تباطؤ النمو الاقتصادي خاصة في أوروبا والنمو بمستويات أقل من المتوقع في الصين، وكذلك ارتفاع المخزونات التي تم الإعلان عنها الأسبوع الماضي إلى فرض بعض الضغوط البيعية.

وكشفت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري عن توقعها أن يصل الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام، إلا ان وتيرة النمو ستكون أقل من المتوقع. وعلى الرغم من ذلك، خفضت الوكالة توقعاتها للطلب على النفط بمقدار 220 ألف برميل يومياً مقارنة بتوقعات الشهر الماضي، وتتوقع الآن أن ينمو الطلب بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً هذا العام. كما سلطت وكالة الطاقة الدولية الضوء على تباطؤ النشاط الصناعي للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خاصة في أوروبا، والذي من المتوقع أن يساهم في التأثير سلباً على معدل النمو الإجمالي للطلب خلال العام.

من جهة أخرى، استمر متوسط أسعار النفط في الانخفاض خلال يونيو 2023 على خلفية انخفاض الأسعار خلال الجزء الأكبر من الشهر قبل أن يتمكن من الارتفاع الأسبوع الأخير من الشهر. إذ وصل متوسط سعر نفط الأوبك إلى أدنى مستوياته المسجلة في عدة أشهر عند مستوى 75.19 دولار أمريكي للبرميل، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 0.8 في المائة على أساس شهري. وكان الانخفاض الذي شهده متوسط أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت أعلى قليلاً، بنسبة 1.4 في المائة ليصل في المتوسط إلى 74.7 دولار أمريكي للبرميل، بينما انخفض متوسط سعر النفط الكويتي بوتيرة مماثلة بنسبة 1.3 في المائة ليصل في المتوسط إلى 76.4 دولار أمريكي للبرميل. أما على صعيد التوقعات، خفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لسعر مزيج خام برنت هامشياً للعام 2023 إلى 79.34 دولار أمريكي للبرميل مقابل توقعاتها السابقة البالغة 79.54 دولار أمريكي للبرميل، في حين أبقت على توقعات

العام 2024 دون تغيير عند مستوى 83.5 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

تم رفع تقديرات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2023 بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً وفقاً للتقرير الشهري الأخير الصادر عن منظمة الأوبك. حيث تتوقع الأوبك الآن أن ينمو الطلب بمقدار 2.4 مليون برميل يومياً هذا العام ليصل إلى 102 مليون برميل يومياً. وتم رفع التوقعات على خلفية ارتفاع بيانات الطلب الخاصة بالصين عن فترة الربع الثاني من العام 2023 خلال شهري أبريل ومايو 2023. كما تم رفع توقعات الطلب الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث من المتوقع أن تشهد الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً في الطلب على خلفية النمو بوتيرة أعلى من المتوقع الذي شهدته الولايات المتحدة في الربع الثاني من العام 2023، في حين تم زيادة تقديرات الطلب للدول الأوربية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الربع الأول من العام 2023. أما على صعيد الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد تم أيضاً رفع تقديرات الطلب لدول أمريكا اللاتينية هامشياً. وكشفت البيانات الصدارة عن وكالة بلومبرج عن استقرار مستويات الطلب الخاص بقطاع النقل البري في الولايات المتحدة والصين، حيث ارتفع الطلب في الولايات المتحدة على خلفية زيادة معدلات قيادة السيارات في موسم العطلات بينما شهدت الصين استقرار مستويات الطلب مؤخراً.

الطلب العالمي على النفط -2023/2024 – (مليون برميل يوميا)

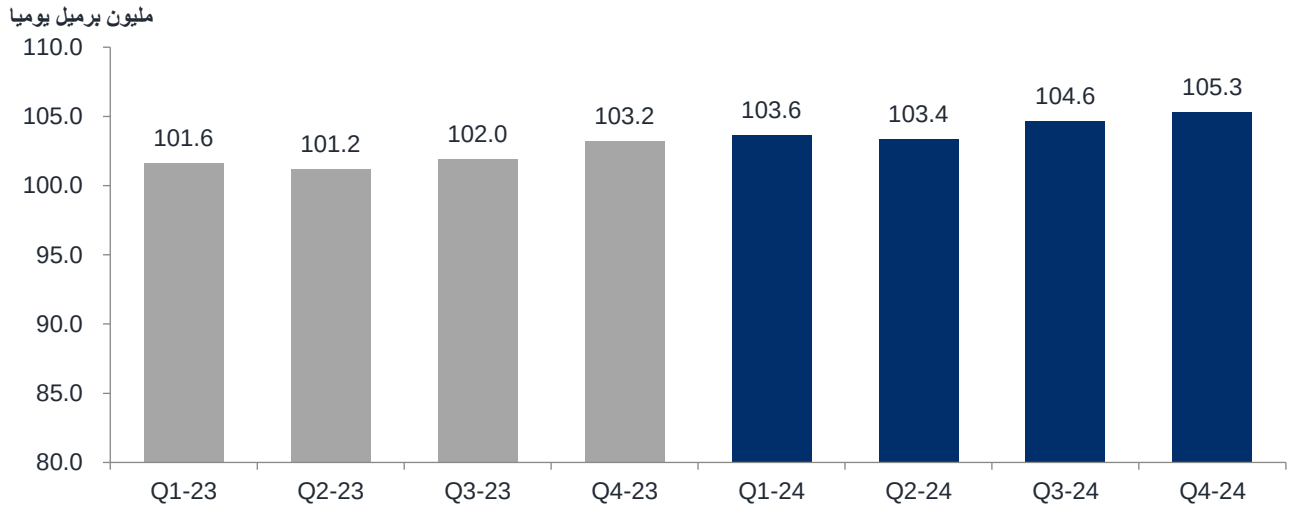

المصدر: أوبك

كما نشرت الأوبك أول توقعاتها لسوق النفط في العام 2024. حيث تتوقع الأوبك نمو الطلب بمستويات أعلى خلال العام المقبل بمقدار 2.2 مليون برميل يوم ليصل إلى 104.25 مليون برميل يومياً على خلفية النمو واسع النطاق عبر المناطق الرئيسية على مستوى العالم. ومن المتوقع أن تكون الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المحرك الرئيسي للنمو خلال العام بنمو يقارب نحو 1.99 مليون برميل يومياً ليصل النمو المتوقع للطلب إلى 57.98 مليون برميل يومياً. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تشهد الصين أكبر معدل نمو سنوي في العام 2024 عند مستوى 0.58 مليون برميل يومياً ليصل متوسط الطلب إلى 16.35 مليون برميل يومياً خلال العام. ومن المتوقع أن تتبعها منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الأخرى بنمو الطلب بنحو 0.38 مليون برميل يومياً و0.31 مليون برميل يومياً، على التوالي، بينما من المتوقع أن يصل نمو الطلب في الهند إلى 0.22 مليون برميل يومياً، ليصل في

المتوسط إلى 5.6 مليون برميل يومياً. أما فيما يتعلق بفئات المنتجات المختلفة، من المتوقع أن يكون الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مدفوعاً بانتعاش الطلب على وقود الطائرات هذا إلى جانب النمو المطرد للطلب على البنزين والوقود الصناعي.

ومن المتوقع أيضاً أن يكون نمو الطلب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل نسبياً عند مستوى 0.26 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 46.27 مليون برميل يومياً في العام 2024. كما يتوقع أن تكون الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لزيادة الطلب في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بنمو متوقع قدره 0.14 مليون برميل يومياً، ليصل متوسط الطلب إلى 20.58 مليون برميل يومياً. أما بالنسبة لأوروبا، فيتوقع أن ينمو الطلب بمقدار 0.06 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 13.52 مليون برميل يومياً، بينما من المتوقع أن تشهد دول آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً بمعدل أقل بمقدار 0.02 مليون برميل يومياً، ليصل الطلب إلى 7.49 مليون برميل يومياً في المتوسط.

العرض من خارج الأوبك

ارتفع الإنتاج العالمي من السوائل النفطية للمرة الأولى في أربعة أشهر خلال شهر يونيو 2023. ووفقاً للبيانات الأولية، ارتفع المعروض النفطي العالمي بمقدار 0.6 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 101.2 مليون برميل يومياً. ويعزى هذا النمو إلى زيادة إنتاج الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك. كما ارتفع إنتاج السوائل النفطية من خارج الأوبك (بما في ذلك انتاج الأوبك من سوائل الغاز الطبيعي) بمقدار 0.5 مليون برميل يومياً في يونيو 2023 ليصل في المتوسط إلى 73.0 مليون برميل يومياً، مما أدى بصفة رئيسية إلى زيادة إنتاج الدول الأمريكية وأوروبا الآسيوية الأخرى التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو الأمر الذي قابله انخفاض الإنتاج من روسيا. أما بالنسبة لإنتاج الأوبك، فقد شهد أيضاً نمواً هامشياً بلغ نحو 91 ألف برميل يومياً لتصل بذلك حصة الأوبك السوقية إلى 27.9 في المائة.

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2023/2024 – (مليون برميل يومياً)

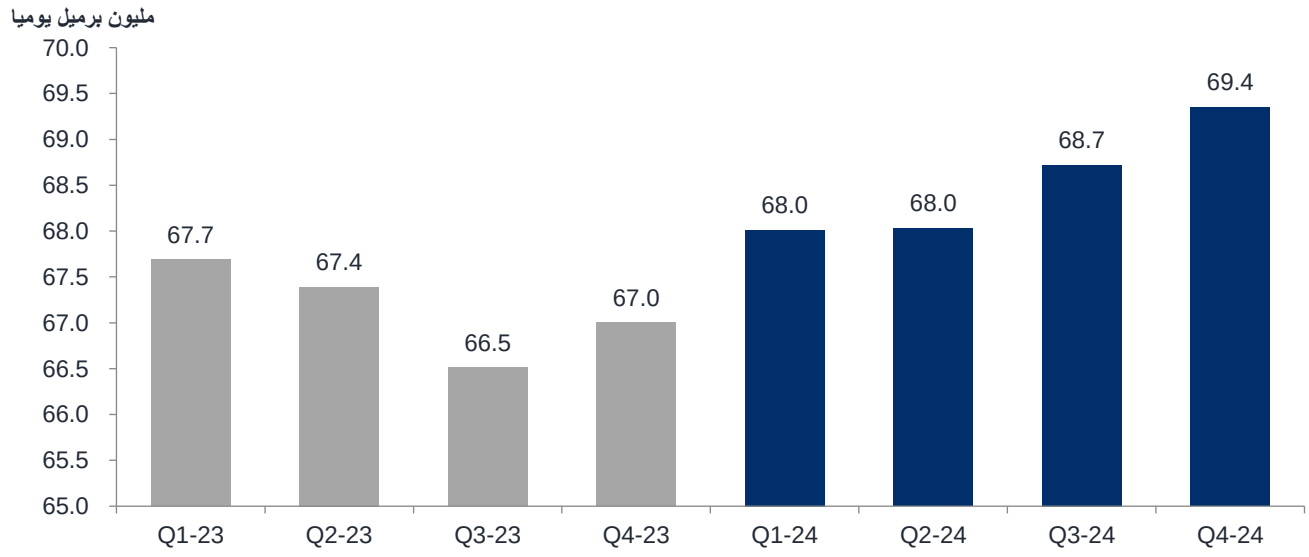

المصدر: أوبك

وظلت توقعات إمدادات السوائل النفطية من خارج الأوبك للعام 2023 دون تغير يذكر بنمو قدره 1.4 مليون برميل يومياً. إلا انه كانت هناك تعديلات على مستوى كل دولة على حدة، حيث تم رفع توقعات الإمدادات للولايات المتحدة والمكسيك بمقدار 25 ألف برميل يومياً و17 ألف برميل يومياً، بينما تم خفض التوقعات الخاصة بالمملكة المتحدة وكندا بمقدار 21 ألف برميل يومياً و25 ألف برميل يومياً، على التوالي.

وأظهرت توقعات إمدادات الأوبك للعام 2024 نمواً قدره 1.4 مليون برميل يومياً للسوائل النفطية من خارج الأوبك على خلفية ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا وغيانا والبرازيل والنرويج وكازاخستان، والذي قابله جزئياً انخفاض الإنتاج في المكسيك وأذربيجان. ومن المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة أعلى معدل نمو للإمدادات العام المقبل بمقدار 0.68 مليون برميل يومياً لتصل إمدادات السوائل النفطية إلى 20.97 مليون برميل يومياً في المتوسط، وتتبعها أمريكا اللاتينية بنمو امداداتها بنحو 0.31 مليون برميل يومياً، لتصل في المتوسط إلى 7.03 مليون برميل يومياً. كما يتوقع أن يرتفع إجمالي المعروض من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.94 مليون برميل يومياً، على أن يزداد العرض من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً في العام 2024.

انتاج الأوبك من النفط الخام

بعد التراجعات المتواصلة على مدار الأشهر الثلاثة الماضية على التوالي، شهد إنتاج نفط الأوبك نمواً هامشياً في يونيو 2023. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، بلغ الإنتاج خلال الشهر 28.6 مليون برميل يومياً في يونيو 2023 مقابل 28.5 مليون برميل يومياً في مايو 2023، بنمو قدره 80 أو ما يعادل 0.16 في المائة على أساس شهري. في المقابل، أظهرت مصادر الأوبك الثانوية نمو الانتاج بمعدل أعلى قليلاً بمقدار 91 ألف برميل يومياً، ليصل في المتوسط إلى 28.2 مليون برميل يومياً في يونيو 2023 مقابل 28.1 مليون برميل يومياً خلال الشهر السابق. وعكست زيادة الإنتاج خلال الشهر بصفة رئيسية نمو إنتاج العراق ونيجيريا وفنزويلا وفقاً للبيانات الصادرة عن الأوبك ووكالة بلومبرج. حيث كشفت مصادر الأوبك الثانوية عن نمو إنتاج إيران بوتيرة قوية بلغت نحو 54 ألف برميل يومياً (أظهرت بيانات بلومبرج انخفاض الانتاج) بينما انخفض إنتاج أنجولا والجزائر بمقدار 46 ألف برميل يومياً و16 ألف برميل يومياً، على التوالي.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر يونيو 2023 – (مليون برميل يومياً)

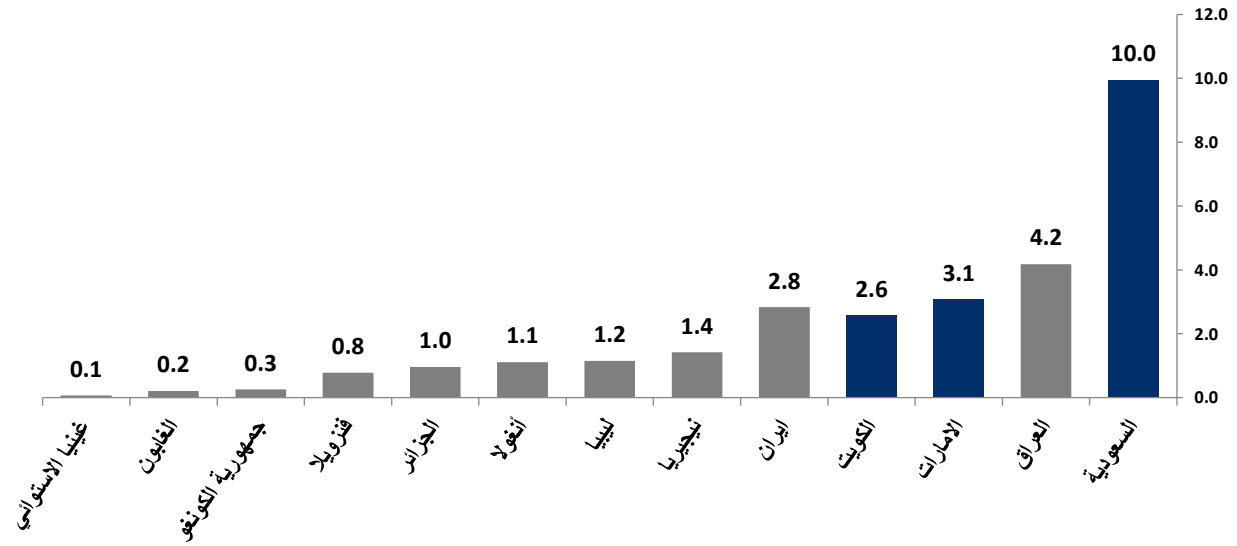

المصدر: بلومبرج

من جهة أخرى، لم يشهد إنتاج السعودية من النفط تغيراً يذكر، إذ ظل مستقراً عند مستوى 10 مليون برميل يومياً في يونيو 2023. ومن المتوقع أن تقوم المملكة بتعميق خفض حصص انتاجها بمقدار مليون برميل اضافية يومياً خلال شهري يوليو وأغسطس 2023 مما سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج إلى أدنى المستويات المسجلة منذ عدة سنوات إلى نحو 9 مليون برميل يومياً، وفقاً لوزارة الطاقة. كما ألمحت المملكة إلى إمكانية تمديد التخفيضات الإضافية إلى ما بعد أغسطس 2023.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com